

مركز الحوار وتعاون دولي مؤسساتي في تعزيز مبدأ التنمية المستدامة

بوزيان العجال¹، مخفي أمين^{2*}، بلة باسي فارس³

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

² جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

³ جامعة صفاقس (تونس)

ملخص: وركزنا البحثية هذه إلى التعريف بالتنمية المستدامة من خلال التطرق إلى أهم التحركات والمبادرات التي تمت في إطار الحوار والتعاون الدوليين والتي ساهمت فعلا في تطوير وإثراء هذا المفهوم منذ أربعينيات القرن الماضي، حيث تطرقنا إلى دور الهيئات الدولية في صياغة السياسات وتمويل مشاريع التنمية المستدامة، ودور المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والخواص والدول في تحقيق هذا المفهوم التي ساهمت في تحديد أبعاده وأهدافه وعملت على تطوير بذلك هذا المفهوم الذي أصبح يأخذ بالحسبان العديد من القضايا المتعلقة بمصير الأجيال اللاحقة

الكلمات المفتاح: التنمية المستدامة – التعلون الدولي – الهيئات الدولية – السياسات.

تصنيف JEL : F5 – H5 – O2 – Q5

Abstract: This research paper aims at introducing sustainable development through addressing the most important movements and initiatives that have taken place in the framework of international dialogue and cooperation that have actually contributed to the development and enrichment of this concept since the 1940s. Non-governmental organizations, institutions, individuals and countries in achieving this concept, which contributed in determining its dimensions and objectives and worked to develop this concept, which takes into account many issues related to the fate of subsequent generations

Keywords: Sustainable Development - International Education - International Bodies - Policies.

Jel Classification Codes : F5 – H5 – O2 – Q5

I- تمهيد :

يقوم التعاون الدولي على تقديم إجابات لتوقعات التنمية المستدامة، على الرغم من الإجماع الدولي الذي تم التوصل إليه، بشأن أهداف ومبادئ التعاون من أجل التنمية المستدامة. ويستند هذا الإجماع على فكرة أن النهج الماضي أهمل الجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية، وأن التعاون الدولي يجب أن يعود بالفائدة على جميع الشركاء، فعلى الشركاء الاقتصاديين ضمان أن التبادلات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس عادل وعلى استدامة النظم البيئية العالمية. وللأسف، لا تزال المشاكل المتعلقة بديون البلدان النامية السبب الرئيسي في عدم فعالية المساعدات حول التنمية، الفقر وتدهور البيئة العالمية. وفي هذا الصدد يسند إلى منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم مندور مهم، نظرا لطابعها المتعدد الأطراف، ولما لها من قوة ونفوذ في المجال السياسي والدبلوماسي والمالي.

ومن هنا جاءت إشكالتنا حول ماهية أدوار مؤسسات التعاون الدولي والفاعلين لتحقيق التنمية المستدامة؟ وللإجابة عن هذا الإشكال تم الاعتماد على الفرضية التي مفادها أن تحقيق غايات التنمية المستدامة مرهون جهود مؤسسات لتعاون الدولي وغيرهم من الفاعلين في المجال. وتطلبت منا الدراسة للإجابة عن الإشكال والتحقيق من صحة الفرضية اعتماد المنهج الوصفي التحليلي متبعين الخطوات التالية:

1 المحور الأول: دور الهيئات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.**1-1: جهود الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة.****1-1-1 دور الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.****1-1-2 الأمم المتحدة كفاعل في سياسات حماية البيئة.****1-2: دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة.****1-2-1 الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال التنمية المستدامة.****1-2-2 السياسات البيئية في إطار مؤسسات بريتون وودز****2- المحور الثاني: دور المنظمات غير الحكومية و الدول و المؤسسات في التنمية المستدامة****1-2 الدول:****2-2 المنظمات غير الحكومية:****3-2 المؤسسات والشركات:****1-3-2 دور الغرفة الدولية للتجارة:****2-3-2 التزام القطاع الخاص بالعمل لصالح التنمية المستدامة**

I- المحور الأول: دور الهيئات الدولية في تحقيق التنمية المستدامة:

أدى الاعتراف بضرورة حماية البيئة والنهوض بالتنمية المستدامة عن طريق آليات دولية أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى تدعيم التعاون الدولي بين مختلف الدول، من خلال المنظمات الدولية وتفعيل دورها على الساحة الدولية والإقليمية، وتلعب المنظمات الدولية دوراً رئيسياً في تطوير مبدأ التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

I-1- جهود الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة:

إن منظومة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الأولى للتنسيق بين الدول، توفر إطاراً هاماً لتنظيم المؤتمرات الدولية أو اللجان المكرسة للبيئة والتنمية. إن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أو لجنة برونتلاند قدست مفهوم التنمية المستدامة، في تقريرها الشهير بعنوان "مستقبلنا المشترك"، فهدد الطريق لسلسلة من اللقاءات، من خلال مؤتمرات القمة، التي توجت بإعلانات سياسية، أكثر منها عملية والمتصلة بالتنمية المستدامة. إن مفهوم التنمية المستدامة لا ينبغي أن يستخدم كصيغة إعلانية، وإنما لابد من أن يترجم إلى التزام بتلبية الاحتياجات الأساسية للحاضر مع الحفاظ على مصالح الأجيال المقبلة¹.

وفيما يلي مساهمة الأمم المتحدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ثم الصعيد البيئي:

I-1-1- دور الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

حسب الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة، تمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية جزءاً من أعمال الأمم المتحدة، وتناط هذه المهمة بشكل خاص، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقررت الجمعية العامة في 22 نوفمبر 1965، إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) من أجل تحقيق هذه المهمة. ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم خطط التنمية في جميع المجالات، من خلال توفير الخبراء والخدمات والمساعدة التقنية. ومع ذلك لا يزال تأثيره محدوداً، لعدم امتلاك الأمم المتحدة للقوة المالية كما أن التدابير المتخذة في إطاره، لا تتمتع بالقوة الإلزامية الكافية. لقد ظهر مفهوم الاستدامة في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في أواخر الثمانينات (1980) وبداية التسعينيات (1990)، حيث تم التأكيد على حماية الطبيعة وضرورة التنمية، وفق ما أقره المبدأ الأول من إعلان ريو². أدى مؤتمر ريو إلى إقامة شراكة عالمية جديدة، بدمج القضايا البيئية والتنمية من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة للجميع في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين (21). وينص برنامج العمل للقرن 21 على أهمية التعاون الدولي للتعبيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية³. ومن أجل إدارة ومتابعة جدول أعمال القرن 21، أنشأ مؤتمر ريو لعام 1992 لجنة التنمية المستدامة (CDD)، إذ ينبغي لهذه اللجنة العمل من أجل التكامل بين البيئة والتنمية.

ويرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأهداف الإنمائية للألفية (ODM)، حيث جاء الهدف الأول مكرساً للحد من الفقر المدقع والجوع، إذ تأمل الأمم المتحدة في خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف، بين عامي 1990 و2015، وكذلك الأمر بالنسبة للسكان الذين يعانون من الجوع. وتدعو الأمم المتحدة إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية (الهدف 8)، كما ارتأت أن هذه الشراكة ينبغي أن يتبعها إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، يتسم بالانفتاح، والإنصاف وعدم التمييز⁴. وأكدت أيضاً على ضرورة التصدي بالاحتياجات الخاصة بالبلدان الأقل نمواً، وتلبية الاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة (بتطبيق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة)، ومعالجة مشاكل ديون البلدان النامية بشكل فعال، بجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل⁵.

I-1-1-1- أهداف الألفية للتنمية ODM :

أدت المؤتمرات والاجتماعات الكبرى للأمم المتحدة في سنوات 1990 إلى وضع إطار معياري للتنمية. وحضرت بذلك الطريق نحو قمة الألفية للأمم المتحدة والتي انعقدت ما بين 06 و 08 سبتمبر 2000 بنيويورك New York . قمة الألفية اتخذت تقرير الألفية⁶ (Déclaration du Millénaire)، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى ضرورة تقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، إضافة إلى تأكيده على مبدأ المسؤولية، على أساس. تعدد الأطراف. واعتبر الإعلان أيضا أن الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلا في العالم، هي صاحبة الدور المركزي في القيام بهذه المهمة.

ويحمل تقرير الألفية عدد من أهداف التنمية تم تصنيفها تحت اسم ODM " أهداف الألفية للتنمية وتضم 08 غايات إطار، و18 هدف وسيطي و 48 مؤشر.

ويقدر الخبراء أنه إذا ما تحققت أهداف الألفية للتنمية أن حوالي 500 مليون أو أكثر سيخرجون من الفقر المدقع، وتقلص المجاعة ب300 مليون فرد، وتقلص وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات ب 30 مليون طفل.

و رغم أن الغاية السابعة من غايات ODM تهم بالترويج لبيئة دائمة* إلا أن غايات الألفية لا تركز على التنمية المستدامة حيث نجد 08 غايات تميز التنمية تتعارض مباشرة مع نظرية التنمية المستدامة التي تفترض إدماج الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية مرة واحدة كلما كان ذلك ممكنا.

حيث أن غياب هدف تقليص أخطار التغيرات المناخية والنمو الطاقوي المستدام، يثير الدهشة إلى حد ما، نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه المشاكل والاهتمامات للتنمية المستدامة للقرن 21⁷

لقد نظمت الأمم المتحدة في أعقاب إعلان الألفية، المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعروف بتوافق آراء مونتيري (consensus de Monterrey)، والذي عقد في مونتري، بالمكسيك يومي 21 و 22 مارس 2002، وتمثلت أهداف توافق آراء مونتري في : القضاء على الفقر، تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتشجيع التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ضرورة تحرك العالم نحو نظام اقتصادي عالمي شامل وعادل. ولقد اقر توافق آراء مونتيري في الفقرة 14 منه، بالحاجة إلى إتباع سياسات اقتصاد كلي سليم، تستهدف المحافظة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وعمالة كاملة، والقضاء على الفقر، واستقرار الأسعار، وذلك بهدف أن تصل منافع النمو إلى جميع الناس، وبالحصوص الفقراء منهم. وفي هذا الصدد، دعت البلدان المتقدمة إلى اتخاذ تدابير ملموسة، لتحقيق هدف تخصيص 0.7 بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي (PNB) كمساعدة إنمائية رسمية (ADP) وينبغي للبلدان النامية بدورها، الاستفادة من هذا التقدم المحرز، لضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو فعال. بالمثل، ينبغي على النظام المالي الدولي، بما في ذلك المؤسسات والصناديق الإقليمية ودون الإقليمية، دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وهو ما تم التأكيد عليه مجددا في الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والمقام بالدوحة.

لقد واجهت هذه التصريحات المتحمسة لتحقيق التنمية المستدامة، واقع الفقر المدقع في أجزاء عديدة من العالم، بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تحتتم الاجتماعات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة في هذا المجال، دون الوصول إلى إستراتيجية حقيقية للتنمية الاقتصادية المستدامة.

وفق خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، يعتبر القضاء على الفقر تحديا رئيسيا، يجب أن يواجهه عالم اليوم، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. يرغم قيام المسؤولية الرئيسية لكل بلد عن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويلح على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، حيث تظهر تدابير متضافرة على جميع المستويات،

لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، والمتصلة بالأهداف والمواعيد النهائية المتعلقة بالفقر والمتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في أجندة القرن 21، وفي المؤتمرات الأخرى ذات الصلة بالأمم المتحدة، إضافة إلى أهداف إعلان الألفية⁸. وتعتبر الوسائل المالية والتقنية للقضاء على الفقر، واحدة من الشروط الواجبة لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أكد برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) بوضوح، في تقريره العالمي عن التنمية البشرية لعام 2013 على أنه: "وفي زمن عدم اليقين، تقود بلدان الجنوب النمو الاقتصادي العالمي، وتسهم في نهوض الاقتصاد في بلدان نامية أخرى، وفي الحد من الفقر، وفي زيادة الثروة (...). وفي عالم اليوم العديد من المشاكل المتأصلة التي لا تميز بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال، وأهمها اتساع الفوارق في الكثير من البلدان المتقدمة والنامية، وهذه المشاكل تهدد بإعاقة النهوض الشامل وتقويض استدامة التقدم في المستقبل، وتضعف جهود الحد من الفقر، وتطرح تحديات كبيرة على صعيد البيئة، فنهضة الجنوب لم تدم بعد جميع البلدان النامية، فبعض البلدان لا تزال خارج إطار المشاركة الكاملة فيها. فقد بقيت حركة التغيير بطيئة في ما لا يقل عن 49 بلدا من اقل البلدان نموا، ولا سيما في البلدان غير الساحلية أو البعيدة عن الأسواق العالمية، غير أن بلدانا كثيرة بدأت تستفيد من حركة التجارة والاستثمار ورأس المال ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب"⁹.

وقد أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مبادرة الاقتصاد الأخضر (l'économie verte) عام 2008، وتحضيرا لمؤتمر ريو (20+)، اصدر البرنامج تقريرا بعنوان: "نحو اقتصاد أخضر"¹⁰: مسارات إلى التنمية المستدامة واجتثاث الفقر. وفي سنة 2012، ثم عقد مؤتمر ريو (20+)، ركز هذا المؤتمر على موضوعين رئيسيين هما: الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، إذ تم في إطاره تحديد الالتزام بأهداف الإنمائية للألفية بعد عام 2015، وتم تحديد أهداف عالمية للتنمية المستدامة، إضافة إلى التأكيد على ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دون وضع قيود جديدة لتقديم تمويلات للدول الفقيرة. وتوصل المؤتمر إلى أن الاقتصاد الأخضر، هو وسيلة وليس غاية، وهو يحقق النمو الاقتصادي المطرد ويعزز الاندماج الاجتماعي، كما يوفر العمل اللائق للجميع. وأكد المؤتمر أيضا على ضرورة مد البلدان النامية التي تختار تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر، بالمساعدة التقنية والتكنولوجية.

لقد انتقد هذا المؤتمر لعدم تضمنه أي مبادرات ملزمة، ولعدم تحديده لمفهوم الاقتصاد الأخضر، إذ ترى الكثير من المنظمات غير الحكومية المعنية بالعمل على مكافحة الفقر في العالم، أن مثل هذا الاقتصاد (الأخضر) يجب أن يعتنق مفهوم العدالة الاقتصادية، وحق المجتمعات الفقيرة في تحديد الطريق الخاص بها للخروج من هوة الفقر، ووضع حد للسياسات الضارة التي تضع الربح قبل الناس والبيئة، وتشير هذه المنظمات إلى أن الدول الصناعية مثل المملكة المتحدة، جنبا إلى جنب مع البنوك والشركات المتعددة الجنسيات، تستخدم عبارة "الاقتصاد الأخضر" كستار لإخفاء خططها لخصخصة المزيد من الموارد العالمية، وإيجاد أسواق جديدة للمنتجات التي توفرها الطبيعة لها مجانا.

لقد جاء في الإعلان الختامي لمؤتمر ريو (20+)، التأكيد من جديد أن التجارة الدولية هي محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المستدام، وأن وجود نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، قائم على قواعد ويتسم بالانفتاح، وبعدم التمييز والإنصاف، مع تحرير حقيقي للمبادلات التجارية، يمكن أن يحفز بشكل حاسم النمو الاقتصادي والتنمية في العالم، لصالح جميع البلدان، كما أنه يحقق تقدما نحو التنمية المستدامة.

يتضح لنا، أن هذا الاستنتاج الذي توصل إليه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، يؤكد أن هناك حاجة إلى إرادة سياسية حقيقية على الصعيد الدولي، فالمساعدة الإنمائية هي قلب الشراكة من أجل التنمية التي حددها إعلان الألفية، وينبغي أن تكون هذه المساعدة أكثر فعالية نظرا لبقاء الحال على ما كان عليه في كثير من الدول النامية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتقاسم المسؤوليات. وعلى البلدان النامية إنشاء إطار مناسب يمكن أن تؤدي المساعدات من خلاله إلى نتائج جيدة.¹¹ كما يجب على البلدان الغنية أن تفي بالتزاماتها، وأن لا

تعتبر المساعدات كعمل من الأعمال الخيرية من اتجاه واحد. إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، لا يمكن أن تزدهر دون البعد البيئي، وقد كانت مساهمة الأمم المتحدة في هذا المجال حاسمة.

I-1-2 - الأمم المتحدة كفاعل في سياسات حماية البيئة:

لمنظومة الأمم المتحدة دور ملحوظ واستثنائي في تكوين، تطوير وتنفيذ القانون الدولي للبيئة إذ يعود التطور السريع نسبيا لهذا الفرع من فروع القانون الدولي في جزء كبير منه، إلى مساهمات المنظمة¹². إضافة إلى دورها في تبني العديد من الدول لسياسات وطنية من أجل حماية البيئة¹³. دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة لبحث مشكلات التلوث البيئي التي تهدد الكرة الأرضية حيث انعقد مؤتمر استكهولم عام 1972 وحضره ممثلو الدول أعضاء الأمم المتحدة، و قد صدرت عنه أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول، و التوصيات التي تدعو كافة الحكومات و المنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة من الكوارث البيئية و العمل على تحسين البيئة¹⁴. ونجاح المؤتمر العالمي الأول المعني بالبيئة في عام 1972 في ستوكهولم، خير دليل على مدى اهتمام الأمم المتحدة بالمتطلبات البيئية.¹⁵ ولقد تجسد دور الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة¹⁶ (PNUE) والذي تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة و متابعة البرامج البيئية، و جعل الأنظمة و التدابير البيئية الوطنية و الدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة، فضلا عن تمويل برامج البيئة ورسم الخطط و السياسات التي يستلزمها ذلك، خاصة في مجال البيئة و التنمية. حيث يعمل برنامج الأمم المتحدة على الربط بين المشكلات البيئية و التنمية¹⁷.

. و تتمثل مسؤولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تكثيف عمل المجتمع الدولي في مجال البيئة، إضافة إلى العمل على التنسيق بين الجهود الرامية إلى حماية البيئة في إطار الأمم المتحدة¹⁸. ومن جهوده في ذلك الصدد وضع استراتيجية عالمية عام 1980 للمحافظة على الثروات الحية، تقوم على تضافر جهود الحكومات و المنظمات المعنية بالتنمية من أجل الحفاظ على الثروات الحية و تنميتها¹⁹.

ومن مهام البرنامج أيضا تحفيز أنشطة الدول والمنظمات المختصة على دعم التنمية البيئية، التحقيق في مختلف المشاكل البيئية وكذا العمل على تطوير برامج حماية البيئة. تغطي أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجالات التالية: المستوطنات البشرية وصحة الإنسان، النظم الايكولوجية الأرضية، المحيطات، البيئة والتنمية والكوارث الطبيعية. ورغم أن هذه المجالات لا تعالج العلاقة بين التجارة والبيئة بشكل مباشر، إلا أنها تساهم على الأقل في إلقاء الضوء على مدى ضرورة التوفيق بينهما.

لقد كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الآخر، دور هام في تشكيل القانون الدولي للبيئة، إذ وضعت العديد من الاتفاقيات الدولية بمساهمة حاسمة منه، وكأمثلة عن ذلك يمكننا ذكر بعض الاتفاقيات التي تهم موضوعنا، كاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (Cites)، واتفاقية حماية طبقة الأوزون والبروتوكول بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. اتفاقية متعلقة بالتنوع البيولوجي، اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها... الخ²⁰.

إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة هناك العديد من وكالات الأمم المتحدة التي لعبت ولا تزال تلعب دورا هاما في سياسات حماية البيئة كمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، منظمة الأغذية والزراعة²¹ (FAO)،.... الخ.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة " المنظور البيئي في سنة 2000 و ما بعدها "، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار عام 1987، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بيئيا بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي.

- في إطار جهود الأمم المتحدة في إدارة القضايا البيئية و التنمية، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية في ري ودي جانيرو 1992، و قد عرف هذا المؤتمر باسم (قمة الأرض).

ولقد عبر "موريس سترونج" أمين عام المؤتمر عن الهدف الأساسي لهذا المؤتمر بهذه العبارة "إننا بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للبقاء و منصف بين البيئة و التنمية"، مما يعني أن هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المتخلفة و الدول المتقدمة من منطق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض.

و لقد صدرت عن هذا المؤتمر عدة وثائق دولية أهمها إعلان "ريو" بشأن البيئة و التنمية، حيث تدعو الوثيقة إلى تعميق التعاون بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة من أجل حماية البيئة من التلوث بالإضافة إلى عدو وثائق أخرى، مثل مفكرة القرن الواحد و العشرين، و اتفاقية تغيير المناخ، و اتفاقية التنوع البيولوجي، و إعلان مبادئ الغابات و المساحات الخضراء.

ورغم أن المؤتمر قد نجح في تركيز اهتمام العالم نحو ضرورة تخفيض تدفق غاز ثاني أكسيد الكربون في الهواء، و كذلك الحفاظ على الغابات و الكائنات الحية، إلا أنه لم يحقق النجاح الذي كان مرجوا من وراء عقدة²².

إن اليونسكو هي الوكالة التي بادرت ببرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، المعروف بتسمية "ماب" (MAB) اختصار للعبارة الانجليزية (MAN and Biosphere) الذي أطلق في عام 1970، ويتضمن هذا البرنامج أربعة عشر موضوعا رئيسيا، مثل تأثير الأنشطة البشرية على مختلف المجالات، والحفاظ على المناطق الطبيعية والموارد الوراثية التي تحتوي عليها. كما قامت اليونسكو أيضا بوضع اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موثلا للتطور المائية، في 2 فبراير 1971، والاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، التي اعتمدت في باريس في 23 تشرين الثاني 1972.

لقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، المسؤولة في المقام الأول عن التغذية والمردود من الإنتاج الغذائي في العالم، خاصة في المناطق الريفية، في وضع بعض الاتفاقات وفي اعتماد معايير معينة غير إلزامية أشهرها الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المعتمدة في عام 2001²³.

إن منظومة الأمم المتحدة جعلت من حماية البيئة واحدة من الأهداف الإنمائية للألفية (الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية)²⁴، جاء ذلك من خلال دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية.

وكما اشرنا سابقا، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر عام 2008، وعلى اثر عقد مؤتمر ريو +20 تم تعزيز دور مؤتمر الأمم المتحدة في تحديد جدول الأعمال البيئي العالمي، وتنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة. ويؤكد الاتفاق النهائي لقمة "ريو +20" من جديد، على الأهداف التي نص عليها مؤتمر قمة 1992، كما تشدد الوثيقة الختامية على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة، دون أن تصور الطرق الضرورية لتحقيق ذلك. كما دعا مؤتمر "ريو +20"، إلى اعتماد خيار "الاقتصاد الأخضر"، بوصفه نموذجا تنمويا اقل هدرا وتدميرا لثروات الأرض، التي من المنتظر أن يرتفع عدد سكانها من 7 مليارات نسمة حاليا إلى 9.5 مليار سنة 2050. وقد اختتمت أعمال هذا المؤتمر، على إيقاع المظاهرات التي نظمها نشطاء، شارك فيها المناهضين للعولمة، ودعاة حماية البيئة، وكذلك المناهضون للأسلحة النووية. وترى بعض الحركات البيئية، أن الاعتراف بالاقتصاد الأخضر (البيئي) يعد جزءا من "النجاحات الصغيرة" المسجلة خلال قمة ريو 2012، وقد وافقت البلدان الغنية والفقيرة على سلسلة من الوعود لمعالجة العديد من الأمراض مثل الفقر والجوع والتصحر، واستنزاف المحيطات، والتلوث، وإزالة الغابات، انقراض الآلاف من الأنواع الحية... الخ.

وحتى تكون البرامج الدولية المتعلقة بالبيئة من الأولويات في الأجندة الدولية، يتوجب على جميع الدول بما فيها المتقدمة والنامية، والدول السائرة في طريق النمو أن تأخذ على عاتقها هذه البرامج. وهو ما حققه مجلس الإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، من خلال اجتماعه السنوي المنعقد بين 18-22 فيفري 2013 بالعاصمة نيروبي (كينيا)، إذ تمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق جميع الأعضاء على إنشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وتكون تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المتواجدة بنيويورك.

لقد أثرت الانشغالات المتصلة بالتنمية المستدامة في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعلمية، كما كان لها أثر على جميع الاتجاهات تقريبا، بما في ذلك الاتجاه الليبرالي الجديد، إذ تمكنت الأمم المتحدة من إيجاد توافق في الآراء حول هدف التنمية المستدامة. والتمويل الإنمائي بدوره يحتاج إلى مبادرات ومساهمات دولية حاسمة.

I-2- دور المؤسسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة:

تعد التنمية، الهدف الرئيسي الذي تصبو إليه أكبر المؤسسات المالية الدولية، رغم أن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تم عرضها وتطبيقها في إطار اقتصادي فقط، إضافة إلى نتائج مخيبة للآمال في بعض الأحيان أو حتى كارثية في بعض البلدان النامية. وإذا كانت هذه المؤسسات قد نادت بالجوانب الاجتماعية للتنمية، فإن الاهتمام بالاعتبارات البيئية للتنمية جاء محتشما. ويترتب على ذلك تحدي ذو اتجاهين، فيما يتعلق بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والجوانب البيئية لسياساتها في التنمية.

أولا: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال التنمية المستدامة

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى تركيزها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، تصر على إدانة هذه التنمية، حتى لا تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة، فالاستدامة تهدف إلى وضع قيود على التنمية، حتى لا يتم تدمير الأسس اللازمة لها.

ولطالما كان يفضل البعد الاقتصادي في المؤسسات المالية الدولية، في حين أن الأبعاد الاجتماعية والبيئية، كانت تستحق اهتماما كبيرا وبنفس القدر، فهي تشكل الركائز اللازمة والمكملة للتنمية المستدامة²⁵.

إن هيمنة النهج الليبرالي الجديد داخل المؤسسات المالية الدولية، جعلت الوضع اقل تعقيدا، وكأول مؤسسة مالية دولية، يتميز البنك الدولي بطابع اقتصادي في المقام الأول، هدفه العام تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في البلدان التي تطلب المساعدة، ويحاول البنك الدولي تنمية الموارد، عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، التي تستخدم المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء الأكثر ثراء، ويعمل تحت هيمنة القوة الاقتصادية والمالية للبلدان الغنية، وعلى رأسها الولايات المتحدة²⁶.

ويهدف صندوق النقد الدولي إلى تسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، كما يساهم في الحفاظ على مستويات عالية من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء.

وأعطت الأهداف الأولى للسياسة الاقتصادية، الثقة للدول الأعضاء، بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة مؤقتا لهم، في ظل ضمانات كافية، وبالتالي توفير الفرصة لهم لتصحيح عدم التوازن في ميزان مدفوعاتها، دون اللجوء إلى التدابير المدمرة للنجاح الوطني أو الدولي.

وفي عام 1989، تم وضع توافق آراء واشنطن (le consensus de washington) من قبل الاقتصادي جون ويليامسون، والذي توصل إلى أن تدابير معظم الاقتصاديين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمتعلقة بتبني النظام الرأسمالي، ضرورية لإخراج بلدان أمريكا اللاتينية من تفشي التضخم والنمو بالتناوب. اقترح بعض الاقتصاديين، ضرورة تطبيق توافق آراء واشنطن بشكل عشوائي في عدة بلدان، فطرح ذلك نتائج شديدة التباين. نذكر على سبيل المثال، في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا، أين تم الاستبدال الاشتراكية، من خلال إصلاحات السوق، كذلك بلدان أمريكا اللاتينية، حيث استقرت اقتصادياتها، بفتح أسواقها على نطاق أوسع أمام التجارة وبخصخصة المؤسسات العامة. أما في آسيا، نذكر مثلا الهند التي تخلت عن التخطيط الاقتصادي، والصين التي بدأت تسلك طريقها إلى اقتصاد السوق. وأما في إفريقيا، تمت خصخصة الشركات المملوكة للدولة، إضافة إلى الحد من القطاع العام وتحريره. فهذه التدابير حسب توافق آراء واشنطن، تهدف إلى تمكين البلدان النامية، من اللحاق بركب ما يمكن أن يطلق عليه "العقد الضائع" (الثمانيات 1980)، وإلى تتبع مسار النمو الاقتصادي²⁷.

إن منطق اقتصاد السوق الذي يؤكد أولوية الاقتصاد على أي انشغالات أخرى، بعيدا كل البعد عن الخطاب المنادي بالاستدامة، فالنتائج لا ترقى إلى مستوى التوقعات. وعلى الرغم من بوادر الانتعاش، التي لوحظت في العديد من البلدان في أواخر التسعينات (1990)، إلا أن أزمات مالية حادة هزت المكسيك، شرق آسيا، روسيا، البرازيل، تركيا، الأرجنتين²⁸، ولا تزال الأزمات الاقتصادية مستمرة (اليونان، إيطاليا، إسبانيا...).

وللإشارة، فإن الاقتصاديين من جامعة هارفارد، أمثال ريكاردو هوسمان، داني رودريك واندريس فيلاسكو، توصلوا إلى نتيجة مفادها، فشل النهج الاقتصادي الناتج عن "توافق آراء واشنطن". فالتطبيق العشوائي لتصور اقتصادي ليبرالي جديد، في دول تختلف فيها الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يبين بوضوح عدم كفاية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. كما ورد في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ في عام 2002، لم يؤدي التعاون الدولي لإجراءات هامة من أجل حل المشاكل الرئيسية، كما أن الطابع غير المستقر لهياكل الإنتاج والادخار والتسويق، لم يؤدي إلى الاعتماد على المحاصيل النقدية فقط، ولكن أدى أيضا إلى خلق ضعف اقتصادي.

وفي الواقع، توجد علاقة متكافئة بين الفقر والبيئة، فالتدهور البيئي يدم الفقر، والفقر هو سبب ونتيجة للتدهور البيئي. وقد اتخذت الخطورة التي يتسبب فيها الفقر على توازن العالم، ذريعة للجمعية العامة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لإطلاق إستراتيجية جديدة لمكافحة الفقر، من خلال برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون PPTE. وكان ذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 1999، إلا أنه وبسبب مشروطة هذا البرنامج، أصبح لا يحظى بشعبية، فتم استبداله بإستراتيجية الحد من الفقر DSRP، حتى يصبح الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، الهدفين الأساسيين لبرامج السياسات في البلدان المعنية. وهي إستراتيجية تقودها البلدان الأعضاء، للربط بين سياساتها الوطنية والدعم المقدم من الجهات المانحة وكذا نتائج التنمية اللازمة للحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. وتمثل تقارير إستراتيجية الحد من الفقر، ركيزة للمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والإقراض الميسر الذي يقدمه الصندوق والبنك الدولي.

يبدو أن برامج التصحيح الهيكلي يجب أن تتوافق مع متطلبات المؤسسات المالية الدولية. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. فان استراتيجيات الحد من الفقر، التي وضعت بداية من خلال برامج التصحيح الهيكلي تميل إلى التركيز على التصحيح، أما الاستراتيجيات الجديدة للحد من الفقر تسعى إلى ضمان النمو الاقتصادي المستدام الذي يعود بالفائدة على الفقراء²⁹. في حين فشلت سياسات التصحيح عموما في تحقيق ذلك، وربما لا تنجح في ضمان النمو الاقتصادي المستدام بما فيه الكفاية، للحد من الفقر بشكل فعال.

إن النهج العقائدي للمؤسسات المالية الدولية، بالنسبة للمشاكل الاقتصادية في البلدان النامية، يجعل هذه الأخيرة في منأى عن الأبعاد الاجتماعية والبيئية عند حل هذه المشاكل³⁰. وتعرض هذا الإقصاء لانتقادات من قبل بعض الاقتصاديين، اللذين يأخذون بالربط الوثيق بين الحد من الفقر وسياسات الاقتصاد الكلي (macroéconomique)، إذ اقترحوا تنفيذ سياسات اجتماعية، موجهة بعناية لمساعدة الفقراء على الخروج من الشقاء والبؤس³¹.

إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدعمان الأهداف الإنمائية للألفية (OMD) "وتوافق آراء مونيتري"،

الرامية إلى القضاء على الفقر وغيره من أشكال الحرمان وتعزيز التنمية المستدامة. كما أن عمل البنك وصندوق النقد الدولي، لا يقتصر على تقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الرئيسية في العالم، إذ تهتم هذه المؤسسات المالية الدولية بكيفية تسريع وتوسيع التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، في بعض أجزاء من العالم. كما أنها تقترح على الدول لنامية اخذ زمام المبادرة، بوضع وتنفيذ استراتيجيات لأهداف أكثر طموحا، من أجل تجاوز الاتجاهات الحالية والتعجيل بشكل كبير في التقدم نحو التنمية. ويكون ذلك بتحسين سياساتها لتحقيق النمو الاقتصادي أقوى، وتطوير مستوى التنمية البشرية والخدمات الرئيسية، وينبغي للبلدان المتقدمة أيضا تحسين نوعية عملهم والالتزام بتوافق آراء مونيتري.

يبقى دور هاتين المؤسستين محتشما، رغم التغيير في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا التغيير الذي كان له آثار على السياسات البيئية، إذ بدأت هذه المؤسسات المالية، تحت ضغط من المجتمع المدني، في انتهاج سياسة جديدة للتنمية المستدامة بيئيا.

ثانيا: السياسات البيئية في إطار مؤسسات بریتون وودز

تعمل مؤسسات بریتون وودز على مراقبة مدى توسع وتطبيق الاقتصاد الليبرالي، فهي تشكل أدوات هيمنة العقيدة الليبرالية الجديدة، إلا أنه وتحت ضغط الرأي العام، تنبعت هذه المؤسسات، خاصة البنك الدولي في سنوات السبعينات (1970)، إلى مسألة حماية البيئة. فبدأ اهتمام هذه المؤسسة بالبعد البيئي، بشكل جاد، في عام 1972، وذلك بإنشاء مكتب البيئة داخل البنك الدولي. في عام 1984، تم تكليف المكتب بتقنين مبادئ عمله في مجال البيئة، فأدى الاهتمام المتزايد بالبيئة إلى اعتماد توجيهات البنك الدولي بشأن تقييم الأثر البيئي. وعلى أساس ذلك أصبح البنك الدولي يدرس جميع المشاريع الجديدة، بناء على طابعها، بعدها، وسرعة تأثيرها بالنسبة للاهتمامات البيئية³². تمت مراجعة هذه التوجيهات في عام 1991، حيث أصبح تقييم الأثر البيئي يأخذ في الاعتبار، مشاركة الجمهور، وكذا وجهات نظر المجموعات المتضررة، إضافة إلى آراء المنظمات غير الحكومية المحلية، وذلك فيما يخص تصميم وتنفيذ المشاريع وكذا إعداد تقييم الأثر البيئي.

ورغم الدمج التدريجي للانشغالات البيئية في التعاون المالي الدولي للبنك الدولي، يبقى البنك إحدى المؤسسات المالية، التي تخدم منطق الاقتصاد الليبرالية الجديدة في المقام الأول، فكلمات المفتاح التي يقوم عليها المنطق الاقتصادي الليبرالي الجديد كالاستثمار، الكفاءة، الربحية، النمو، التخلص من تدخل الدولة، تحرير وتعزيز القطاع الخاص، كلها مسائل تتضمنها برامج البنك الدولي. إن الأضرار التي لحقت بالبيئة، من خلال سياسات تنموية، غير متوازنة اجتماعيا وغير مناسبة بيئيا، تركت شكوكا حول الإرادة الفعلية لمؤسسات بریتون وودز في التغيير، إلا أن هذا لا يبطل الحاجة إلى تعبئة الموارد المالية لضمان حماية أفضل للبيئة، حيث هناك حاجة إلى موارد مالية من أجل توفير هذه الحماية. إذ أعربت لجنة برونلاند عن هذه الرغبة في تقريرها المشهور "مستقبلنا المشترك بقولها: "يجب العزم جديا على إنشاء برنامج أو جهاز بنكي دولي خاص، مرتبط بالبنك العالمي، من أجل دعم سياسة حماية البيئة". وقد لقي هذا الاقتراح قبولا دوليا حسنا، فجاءت المبادرة من فرنسا، التي اقترحت إنشاء صندوق تبرعات مخصص للبيئة العالمية داخل البنك الدولي، وقد أدت المبادرة الفرنسية، إلى اعتبار البنك الدولي قيما على الصندوق الاستئماني لصندوق البيئة العالمية، للاستفادة من تجربة هذه المؤسسة المالية الدولية³³.

يعتبر مرفق أو صندوق البيئة العالمية كآلية للتعاون الدولي، ترصد للتمويل في شكل منح أو بشروط ميسرة، بوسائل جديدة وإضافة لتغطية التكاليف المحددة لتدابير ترمي إلى تعزيز حماية البيئة العالمية. إن أنشطة مرفق البيئة العالمي (FEM) تهدف إلى ضمان أفضل حماية ممكنة للبيئة العالمية، بطريقة منسقة، في المجالات التالية:- التنوع البيولوجي، التغيرات المناخية، المياه الدولية من خلال التسيير المندمج للوديان والمستطحات المائية التي تتقاسمها العديد من الدول والمطلة عليها riverains، حماية طبقة الأوزون، التسيير الدائم للأراضي، مكافحة الملوثات العضوية³⁴. كما تم تنظيم أنشطة مرفق البيئة العالمية لتكون متوافقة مع المبادرات الوطنية وحتى الإقليمية ولضمان الحماية المستدامة للبيئة العالمية.

وقد شارك البنك الدولي من خلال مرفق البيئة العالمي، في سياسة حماية البيئة، وذلك باعتباره وكالة منفذة، إذ جذب الوعي بالحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة انتباه السلطات العليا في البنك الدولي، فسعت لتأكيد ذلك علنا، في انتظار تحقيق الأنشطة الرامية لحماية البيئة. وفي كلمة بعنوان "الأزمة الأخرى" (L' autre Crise) في 6 أكتوبر 1998 في واشنطن، أقر جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي

ب: "كم هي عدد المرات التي كنا نتبع فيها الأهداف الاقتصادية البحتة، دون التوقف عند الجوانب البيئية والاجتماعية والثقافية للسياسة؟ (...). المجالات الرئيسية لدينا، ستشمل الأهداف التي تضمن الاستدامة الايكولوجية والبشرية للتنمية، وهو أمر ضروري لنجاح طويل الأجل والمستقبل هذا الكوكب الذي نتقاسمونه..."³⁵

نتيجة التدابير الاقتصادية المطبقة في البلدان النامية والتي قد تؤدي بهذه الأخيرة إلى انعدام الأمن المالي والاجتماعي، تبين أن السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية خاصة تلك السياسات ذات الطابع العلاجي والتي تفرض على العديد من الدول التي عانت وتعاني من أزمات مالية -إقتصادية تفتقر تماما إلى البعد البيئي و لا تلتزم بالضرورة، بفكرة "الاستدامة". إلا أنه ونتيجة لضغط الرأي العام الدولي والمحلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حماية البيئة والمجتمع المدني في السنوات الأخيرة، أجرت هذه المؤسسات تعديلات في سياستها بهدف التخفيف من حدة هذه السياسات على الجانب البيئي.

II- المحور الثاني: دور المنظمات غير الحكومية و الدول و المؤسسات في التنمية المستدامة

لا يمكن بحال من الأحوال الاكتفاء بجهود الهيئات الدولية كالأمم المتحدة وأكبر مؤسستين مالتين دوليتين كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل من الواجب تحقيق تناسق وتناغم هذه الجهود وجهود السياسات الوطنية وجهود المؤسسات والشركات والمنظمات غير الحكومية.

فإذا كانت الدول طرفا أساسيا في التنمية المستدامة، فإنه ينبغي عليها أن تعتمد أيضا على أطراف فاعلة أخرى كالمنظمات الدولية التي يتعمق دورها مع انتشار العولمة، والمنظمات غير الحكومية التي هي في نفس الوقت لسان حال تطلعات المجتمع والخبرة في مجال التنمية، دون أن ننسى المؤسسات والشركات التي هي في الغالب الفاعل المباشر وغير المباشر في كل عملية من عمليات التنمية المستدامة.

II- 1 - الدول:

فالعلاقة بين الدولة والتنمية المستدامة فهي متناقضة: فالدولة بيدها كل الوسائل: النقود، الجباية، الاستثمار العمومي، تأسيس ووضع المعايير، البحث والتطوير، السياسة الصناعية، القدرة على استدعاء كل الفاعلين. بالرغم من أنها طرف في المشكل البيئي وليس من الحلول، ومن أجل أن تلعب الدولة دورا نافعا يجب عليها أن تؤدي إلى إقامة مؤسسات أكثر تكيفا منها³⁶.

تعد الدول الأطراف الفاعلة الأساسية سواء في السياسات الوطنية أو الدولية للتنمية المستدامة. فهي المصممة للمشاريع التنموية والمنفذة لها. لقد قبلت الدول الموقعة بتبنيها أجنحة 21 بعدة التزامات تبين تطبيقها حسب الحالات، ويفسر هذا التباين جزئيا بتفاوت الوسائل المالية التي تمتلكها، وكذا بمستوى تطورها وقدرات مؤسساتها. كما يعبر هذا التباين عن تأثير جماعات ضغط متنوعة صناعية واجتماعية وبيئية، تحاول فرض تصوراتها في إعداد السياسات العمومية. ولتسهيل هذا العمل المتمثل في الإعداد السياسي، لابد من أن تتولى المهمة مؤسسة وحيدة، هي عبارة عن وزارة فوق العادة تراقب نشاطات مختلف الدوائر الحكومية الأخرى.

وتكشف النقاشات الجارية في العديد من الدول حول مختلف قضايا البيئة عن حدة في تضارب المصالح على المستوى المحلي، سواء بين مختلف الوزارات أو بين المصالح العمومية والمصالح الخاصة. غالبا ما تنتهي هذه النزاعات إلى تحكيم خاضع إلى ضغوطات مختلفة ومتناقضة، قد تتعارض مع المصالح الجماعية المعترف بها. وعلى سبيل المثال، فإن الترخيص الجديد بتسويق المنتجات المحتوية على "أجسام معدلة وراثيا"، في مختلف الدول الأوروبية قد أنتج رفض من غالبية المواطنين.

ومن جهة أخرى ومع الاندماج المتزايد للاقتصاديات، فإن الدول تجد نفسها أكثر فأكثر أمام صعوبة تنفيذ إجراءات أو سياسات وطنية مندرجة ضمن إستراتيجية تنمية مستدامة.

ويبين النقاش حول التنوع البيولوجي هذا التناقض بوضوح:

إن التنوع البيولوجي مسألة تخضع لسيادة الدول، غير أن حمايته لا يمكن أن ترجع فقط إلى تدخل السلطات العمومية الوطنية. كذلك فإن الترخيص بزراعة الأعضاء المعدلة وراثيا على نطاق واسع في بعض الدول، يحد من نطاق المراقبة الذي تملكه كل دولة لكي تراقب المخاطر المرتبطة بهذا الابتكار. إن منع إنتاج الأعضاء المعدلة وراثيا في بلد ما يمكن أن يعرضه للتهميش، ويمكن لمنتوجاته أن تتعرض في السوق العالمية لمنافسة السلع المحتوية على أعضاء معدلة وراثيا. وهنا أيضا يتم البحث عن حل دولي يمكن من السيطرة على الأخطار المرتبطة باستعمال الأعضاء المعدلة وراثيا، وذلك من خلال البروتوكول حول الصحة البيولوجية، التي تشكل حاليا موضوع المفاوضات في إطار الندوة حول التنوع البيولوجي. هذا وأنه لحل سلسلة من المشاكل على المستوى الدولي يقتضي تنسيقا للسياسات العمومية أو لتصرفات الأطراف الفاعلة الخاصة. ولا يكون هذا التنسيق خاضعا لقواعد قانونية فقط، بل يجب أن يخضع لمؤسسات دولية ينبغي تدعيمها أو إنشاؤها لهذا الغرض³⁷.

II-2 - المنظمات غير الحكومية: على مدى سنوات 1970 المنظمات غير الحكومية للبلدان الصناعية حملت نقاشات والتي سرعان ما أدرجت ضمن المحافل الدولية. فالمنظمات غير الحكومية مثل السلام الأخضر Greenpeace و أصدقاء الأرض Earth Friends قد اتخذت التغير في العلاقات الاجتماعية والسياسية كشرط أولي لحل المشاكل البيئية. والخاصة الأكثر أهمية لهذه المجموعات البيئية هي رفضها للقيم الاجتماعية المسيطرة، مقتنعة بما أسماه Russel J. Dalton "بالمعضلة البيئية الجديدة"، فهذه المنظمات قد طورت نقاش ينتقد تراكم الثروة والنمو الاقتصادي غير المراقب وهذا من خلال الدفاع عن اقتصاد منسجم مع الطبيعة و حاجات الأفراد. فانتقاداتها للرأسمالية ونظرتها الشاملة للمشاكل البيئية كانت جد خاصة حيثي كانت لهما تأثير هام على بناء التنمية المستدامة³⁸.

وحسب تقدير الأخصائيين قد أنشئت العديد من المنظمات غير الحكومية القطاعية منها والمحلية بجانب تلك المنظمات ذات الوزن الثقيل... وصارت تلعب حاليا دورا محددًا في تشكيل وعي يبي في الحكامة الدولية للتنمية المستدامة. البعض من هذه المنظمات وإن كان غير معروف إعلاميا، فإنه أنجز عملا هاما في مجال التحسيس والتوعية حول مشاكل البيئة وساهم مساهمة فعالة في إعداد ومتابعة كبريات الندوات الدولية، وكمثال على ذلك شبكة عمل المناخ RAC تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي وتقدم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري واقتراح الآليات الاقتصادية والمالية...

لم تعد المنظمات غير الحكومية تركز فقط على قوتها التجميعية على الصعيد الدولي، بل أيضا على قدرتها على التحليل والتفكير والاقتراح الذي ازدادت أهميته بعد مؤتمر ريو بعدما كانت في السابق تنحصر مهمتها على برامج المحافظة على الطبيعة، فصارت تميل ومنذ سنوات للاستثمار في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة، فالصندوق الدولي للطبيعة INF مثلا يتوفر على وحدة للتجارة والاستثمارات.

هناك العديد من المنظمات غير الحكومية على هيئة شبكات أفقية في ميدان الخبرة، مثل "المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية" CIEL و المؤسسة من أجل التنمية للدولة والقانون FIELD المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة والتي تقدم خبرة ذات مستوى عالي، مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة³⁹. و تحظى المنظمات غير الحكومية باعتراف مؤسسي على أعلى المستويات حيث أعطت الأمم المتحدة للمئات من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي... فقرة الأرض أشادت كذلك بالدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة. فحوالي 650 ONG معتمدة شاركت في المؤتمر وأثرت في أشغاله. في نفس الوقت حوالي 1700 شخصية، بما فيها 7150 ONG من 165 بلد شاركوا في المنتدى العالمي سنة 1992، المرتبط بقرعة الأرض. بعد قمة الأرض تواصلت مشاركة المجتمع المدني في المفاوضات متعددة الأطراف من أجل التنمية المستدامة، مع الاعتراف بالدور المتزايد الأهمية للمنظمات غير الحكومية في مداولات الهيئات الدولية مثل لجنة التنمية المستدامة CDD. فالمساهمات الطوعية لل ONG والتي تمثل حوالي 10 % من المعونة العمومية للتنمية APD على المستوى العالمي في 1992 - مع أن المحاسبة تكون معقدة،

لأنه في بعض الدول جزء غير مهم من المعونة الحكومية يتم توجيهه من قبل الـ ONG - فقد نمت في أهمية وأصبحت منذ ذلك المصدر الرئيسي لتمويل حماية التنوع الحيوي العالمي.⁴⁰

صارت مواقف المنظمات غير الحكومية أكثر دقة اليوم عما كانت عليه في العشرية السابقة. انتقلت هذه المنظمات من موقف اتسم بالطابع الاحتجاجي المحض إلى موقف فعال، خصوصا داخل المنتظم الأممي الذي نسجت معه علاقات متينة منذ ندوة استكهولم. الأمر لم يعد يتعلق بإدانة ورفض العولمة والتلوث...، بقدر ما يتعلق باقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي وإيجاد أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المعضلات الدولية. على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لازالت تعبر عن عداتها للنهج الليبرالي الذي تدافع عنه المؤسسات الاقتصادية الدولية، إلا أنها لم تعد متغافلة عن التطورات الجوهرية للعولمة.

لم يبقى إلا عدد قليل من هذه المنظمات غير الحكومية تطالب، بصفة جذرية بحذف الهيئات مثل سحب دول أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة OMC. وعلى وجه العموم، فإن الاتجاه العام للمنظمات غير الحكومية يسير في اتجاه وضع قواعد دولية تؤمنها من الانحراف أكثر من تبني استراتيجيات التراجع الوطني. وتجدر الإشارة أيضا إلى ظهور التشكيلات السياسية المطالبة ليس فقط بالدفاع عن البيئة لكن أيضا بتطبيق السياسات العمومية المستلهمة من التنمية المستدامة، بعدما جرى إنشاؤها أولا في الدول الأوروبية، تقول حاليا إلى التواجد والانتشار نفي دول الجنوب، وتعمل على نشر الوعي بالمشاكل والتجديد لصالح المحافظة على البيئة. وعلى غرار المنظمات غير الحكومية، فإن أغلبية أحزاب الخضر انتقلت من إدانة النظام الرأسمالي إلى مواقف أكثر إصلاحية، البعض منها أبدى موافقته في أن يكون ممثلا في حضيرة الحكومات.

وإلى جانب أحزاب الخضر نميز النقابات التي أصبحت طرفا في ترجمة الطلب الاجتماعي للبيئة على المستوى السياسي. ويشكل ذلك دعما هاما، لأنها تخلق صلة مع عالم الشغل والمؤسسة، مساهمة بذلك في نشر مبادئ التنمية المستدامة باتجاه مجالات جديدة. وتشكل في هذا الصدد معاهدة مارس 1992 للكونفيدرالية الدولية للنقابات الحرة لصالح أهداف التنمية والبيئة مرحلة هامة لهذه الحركة.⁴¹

II-3 - المؤسسات والشركات:

أصبحت المؤسسات من الشركاء الأساسيين لكل من الأطراف الحكومية منها وغير الحكومية. إن أي تنمية مستدامة مبنية على نمو اقتصادي منصف ومسؤول يحتاج إلى تعاون الشركات. لا يمكن أن يكتب النجاح لأي سياسة بيئية ولا لأي مشروع اقتصادي يتسم بالعدالة والإنصاف من غير مشاركتها. لقد أبدى عددا من هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة اهتماما بقضايا التنمية المستدامة، وقد تشكلت في هذا الصدد شبكات وطنية ودولية من المؤسسات شاركت في الندوات الدولية حول البيئة، حيث هذا الشغف في المشاركة يمكن تفسيره بوجود إرادة لممارسة ضغط قوي اتجاه السلطات العمومية للحفاظ على المصالح الاقتصادية. وإذا كانت بعض من هذه الشركات معادية أساسا لسياسات التنمية المستدامة، فإن البعض منها يرى فيها إمكانية جديدة للنمو.⁴²

وقد تعزز هذا الاهتمام ببروز مقاربة جديدة للإهتمام بالبيئة من قبل المؤسسات وهو ما يعرف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات RSE المبني حسب مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WBCSD* على مساهمة المؤسسة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال احترام القوانين والتشريعات خاصة البيئية منها المحلية والوطنية والدولية، حيث أن الرهان الحقيقي للتنمية المستدامة يدور حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة التي تعد أحسن مستوى وأحسن مكان يمكن من التفكير و إطلاق استراتيجيات للتنمية المستدامة.⁴³ ومن العوامل والأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات نذكر بعض منها على سبيل المثال لا الحصر :

- تطور تكنولوجيا الاتصالات بفضل خاصة زيادة الربط بشبكة الانترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الوسائل المرقمنة التي سهلت عمليات رصد النشاطات التجارية الملوثة ونشر المعلومات المتعلقة بها.
- الانفتاح التجاري المتزايد والدور المنفلت للشركات متعددة الجنسيات وزيادة تشابك وتعقد سلاسل التوريد والتوزيع والإمداد على المستوى العالمي مما عمق من الانشغالات الاجتماعية المرتبطة بتسيير الموارد البشرية والحماية البيئية وتحقيق الصحة والسلامة.
- وضع موثائق وإعلانات ومبادئ توجيهية وغيرها من الوسائل التي تبين الخطوط العريضة للمقاييس الاجتماعية للسلوك المقبول من قبل العديد من الحكومات والهيئات الدولية كالأأمم المتحدة و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة العمل الدولية وغيرها.

- تزايد وعي المستهلكين والمستثمرين وكل أصحاب المصالح Les Parties Prenantes بالقضايا البيئية ودعم الممارسات التجارية المسؤولة، وطلبهم للمزيد من المعلومات عن كيفية استجابة المؤسسات للفرص والمخاطر المرتبطة بالرهانات الاجتماعية والبيئية⁴⁴.

ويمكننا تمييز تياران من المؤسسات والشركات حيث ترى بعضها في السياسات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة عائقا في وجه حريتها للاستثمار والابتكار وبالتالي النمو، وقد بات هذا التخوف حقيقيا خصوصا في قطاعات ينعدم اليقين العلمي فيها حول المخاطر البيئية لبعض الأنشطة⁴⁵.

ونشير في هذا الصدد إلى دور بعض الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية من خلال تحكمها في الصناعة الاستخراجية لأهم المواد الطاقوية والمعادن كالبترول والغاز والحديد والنحاس والفوسفات... وسيطرهما على تسويقها وتسعيرها دون مراعاة التكاليف الاجتماعية والبيئية لأنشطتها ومن دون احترام التشريعات البيئية المعمول بها في البلد ولا حتى مسؤولياتها اتجاه أصحاب المصالح. وعلى العكس من ذلك ترى مؤسسات أخرى أن الشغف العام حول التنمية المستدامة يحمل معه انفتاح أسواق جديدة، ويتطورها للإستراتيجيات الخضراء، تحاول هذه المؤسسات أن تحتل مواقع فروع خاصة للإستهلاك والحصول على مزايا تنافسية ضرورية لنموها⁴⁶.

وحسب روني جوندانم René Gendarme (1981)، ونظريته على الشركات متعددة الجنسيات: "الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تلعب دورا مهما جدا في وضع اقتصاد عالمي نظيف. وهذا بشرط عدم ترك الشركات متعددة الجنسيات مسؤولة اتجاه نفسها فقط لكن اتجاه الغير". لكن هذا الوعي لم يأتي صدفة لكن تولد نتيجة قيود السوق وضرورة الحفاظ على "أصحاب المصالح" الأكثر حساسية من الآثار البيئية: زبائن، السلطات العمومية، طبيعة العلاقات الاجتماعية (النقابات)، كذلك طبيعة الأنشطة (صندوق المنح الأخلاقية) ومن الحركات البيئية⁴⁷ ONG. وكي تصل هذه الشركات المؤسسات إلى توسيع من أسواقها الخضراء وخدمة أصحاب المصالح بخدها تقيم تحالفات مع المنظمات غير الحكومية، ولاسيما في إطار تطبيق الاتفاقيات الطوعية (اقتصادية، قواعد السلوك). ومثال على ذلك تحالف كل من الصندوق العالمي للبيئة FEM و أنيلفر Unilever لإنشاء ما يعرف بـ Marine Steward Ship Concil، الهيئة التي تستهدف ترقية التسيير المستدام للصيد البحري بواسطة ما يعرف بالإشهاد الايكولوجي.

II-3-1 - دور الغرفة الدولية للتجارة:

و في ظل هذا الخيار أيضا تقوم الغرفة الدولية للتجارة (CCI) منذ 1971 بتنشيط شبكة من المؤسسات وتشارك في الندوات الدولية حول البيئة. وهناك تكتل مؤسسات أخرى كانت قد تبنت نهجا مماثلا، مثل المجلس العالمي للتجارة والتنمية المستدامة World Business Concil for Sustainable Development الذي تبنى جزءا من بيان (ريو) وحث أعضائه على تطبيقه.

حددت الغرفة الدولية للتجارة منذ 1993 برنامج عمل في خمس نقاط:

- ترقية السياسات البيئية المتوافقة مع الإبقاء على نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوحا.

- الإعلان عن انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة والتنمية.
 - تدعيم وتقوية العمل التقليدي للغرفة الدولية للتجارة من أجل التنظيم الاحترافي الذاتي، خاصة عن طريق وضع قواعد السلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية.
 - وضع برامج التكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.
 - ترقية اتفاقيات التعاون التقني في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.
- II-3-2 التزام القطاع الخاص بالعمل لصالح التنمية المستدامة⁴⁸:**
- بيان الغرفة الدولية للتجارة الذي يشير فيه إلى "أن حماية البيئة ستكون واحدة من تحديات جميع الدول في العشرية الأخيرة من القرن العشرين" سنة 1971
 - مشاركة الغرفة الدولية للتجارة في ندوة ستكون سنة 1972 .
 - إعلان الغرفة الدولية للتجارة عن المبادئ التوجيهية لتطبيق معاهدات 1971 في عام 1974.
 - انعقاد الندوة الأولى للصناعة والبيئة WICEM بمبادرة من الغرفة الدولية للتجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD سنة 1984 .

III - خاتمة :

مكننا الدراسة الوصفية النظرية للمفهوم الدولي للتنمية المستدامة أنه من المستحيل إهمال الدور المركزي لمؤسسات التعاون الدولي في تحديث مفهوم التنمية المستدامة وتأطير حدود صياغة الأهداف الواجب تحقيقها من خلال الحوار المستمر والبناء مع كل الفاعلين الدوليين. وقد تجسد الحوار الدولي من خلال العديد من اللقاءات والمعاهدات التي تمت المصادقة عليها بعد مفاوضات بين الدول والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بموضوع التنمية المستدامة وساهمت هذه اللقاءات والمعاهدات في صياغة مفهوم للتنمية المستدامة يركز على ضرورة توفير الموارد والمحافظة عليه لصالح الأجيال اللاحقة، كما ساهمت في تحديد أبعاد وأهداف التنمية المستدامة على المستويات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مكننا الدراسة من الكشف عن حقيقة أهمية الحوار والتعاون الدوليين والمؤسساتي في تدبير التمويل الكفيل بتحقيق أهدافها من جهة ومن جهة أخرى مواجهة كل التحديات والتغيرات التي تطرأ على الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة على كل الأصعدة.

المراجع والإحالات:

- ¹ عبد الرزاق مقري(2008)، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، ص. 274.
- * ينص المبدأ الأول من إعلان ريو على: " يدخل الجنس البشري في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وله الحق في أن يحيا حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة".
- ³ عبد الرزاق مقري، مرجع سابق الذكر، ص275
- ⁴ محمد فائز بوشدوب (2002)، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، ص. 109
- ⁵ GADJI Abraham Yao (2007), *Libéralisation du commerce international et protection de l'environnement* , p. 568.
- ⁶ Yvette Veyret (2005), *Le Développement Durable : Approches plurielles*, edition Hatier,p.p.152-153.
- * محتوى الغاية هو ضمان بيئة دائمة وتضم ثلاث أهداف هي: **الهدف 09**: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية وعكس التوجه الحالي الخاص بخسارة الموارد البيئية.**الهدف 10**: التقليص بالنصف في أفق 2015 نسبة السكان الذين لا يستفيدون بشكل دائم من الماء الصالح للشرب ومن مصالح التطهير الأساسية. **الهدف 11**: النجاح مع مطلع 2020 في تحسين بشكل معتبر الحياة على الأقل ل 100 مليون نسمة تعيش في الأحياء الشعبية.

⁷ Yvette Veyret, Op.Cit,p.p.152-154.

⁸ عبد الرزاق مقري، مرجع سابق الذكر، ص 275

⁹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2013): تقرير التنمية البشرية نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، واشنطن، ص.ص. 1-3.

¹⁰ انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2011: نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - مرجع لوائح السياسات، فرنسا متاح على :

www.unep.org/greenconomy

¹¹ عامر محمود طراف (1998)، أخطار البيئة والنظام الدولي، بيروت: ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص. 126.

¹² صباح العشاوي (2010)، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، ص. 127.

¹³ محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق الذكر، ص. 109.

¹⁴ محمد صالح الشيخ (2020)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الاسكندرية: ط 1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ص.ص. 112-113.

¹⁵ سامية الخولي (2002)، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، عدد 285، الكويت، ص. 26.

¹⁶ محمد خالد جمال رستم (2006)، التنظيم القانوني للبيئة في العالم، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص. 59.

¹⁷ محمد صالح الشيخ، مرجع سابق الذكر، ص. 113.

¹⁸ زرنوح ياسمين (2006)، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، ص. 49.

¹⁹ محمد صالح الشيخ، مرجع سابق الذكر، ص. 113 -

²⁰ GADJI Abraham Yao, Op.Cit ,P 569.

²¹ عبد الرزاق مقري: مرجع سابق الذكر، ص.ص. 292، 293

²² محمد صالح الشيخ، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 113-114

²³ محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق الذكر، ص. 122.

²⁴ عبد الرزاق مقري، مرجع سابق الذكر، ص. 277

²⁵ Francesco Di Castri, Le développement durable (2002), **entre théorie et pratique, entre rêve et réalité**, In **Numéro spéciale du sommet de Johannesburg**, Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, Organisation internationale de la francophonie, p.p. 39-45

²⁶ محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق الذكر، ص. 127.

²⁷ GADJI Abraham Yao, Op.Cit ,p. 540.

²⁸ زرنوح ياسمين، مرجع سابق الذكر، ص. 56

²⁹ محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق الذكر، ص. 126.

³⁰ عامر محمود طراف (1998)، أخطار البيئة والنظام الدولي، بيروت ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص. 186.

³¹ GADJI Abraham Yao, Op.Cit ,p. 547.

³² محمد فائز بوشدوب، مرجع سابق الذكر، ص. 129.

³³ عامر محمود طراف، مرجع سابق الذكر، ص. 186.

³⁴ Yvette Veyret, Le Développement Durable : Approches plurielles, Op.Cit,p. 148.

³⁵ www.worldbank.org/html/am98/jdw-SP/am98-fr.Htm, consulté le 12/01/2014, à 22.26 h.

³⁶ Pierre Calame (2011), **État et Développement Durable : un couple mal assorti**, In **L'Atlas du Développement durable et responsable**, Eyrolles , Paris, p. 204 .

³⁷ إيزابيل بياجوتي، ستيفان قينو، سارة مونقرويل، **العولمة والتنمية المستدامة: أي هيئات للضغط**، اليونسكو 1998 تر. : محمد غالم، محمد بن وزاني، عمر دراس، محمد حمداوي، قادة قدور بن عباد من المركز الوطني للبحوث الأثروبولوجية الاجتماعية والثقافية CRASC وهران، الجزائر، ص. 01.

³⁸ Catherine Aubertin , Frank Dominique Vivien, **Le développement Durable**, La documentation Française, Paris ,2010 ,p. 104.

³⁹ إيزابيل بياجوتي، ستيفان قينو، سارة مونقرويل، مرجع سابق الذكر، ص. 04.

⁴⁰ -Yvette Veyret, **Le Développement Durable**, Op.Cit, p.p. 147-148.

⁴¹ إيزابيل بياجوتي، ستيفان قينو، سارة مونقرويل، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 4-5

⁴² المرجع نفسه، ص. 5

*World Business Council for Sustainable Development.

⁴³ Olivier Godard, Thierry Hommel (2005/4), « **Les multinationales, Un enjeu stratégique pour l'environnement et le développement durable?** »,Revue internationale et stratégique ,N°60 , P 110.

⁴⁴ Responsabilité sociale des entreprise ,**Guide de mise en œuvre à l'intention des entreprises Canadiennes**, <http://www.strategis.ic.gc.ca/rse> , consulté le 01/03/2014 à 19h50

⁴⁵ إيزابل بياجيو، ستيفان فينو، سارة مونقرويل، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 4-5.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص. 5.

⁴⁷ Pierre Bardelli , Pascal Bello (2003), **Le Developpement Durable : « Enjeux et Ambiguités »** , (Metz) , CEREMO, p 03.

⁴⁸ إيزابل بياجيو، ستيفان فينو، سارة مونقرويل، مرجع سابق الذكر، ص. 05.